

*Embassy of the  
Kingdom of Morocco  
Canberra*



سفارة المملكة المغربية  
كانبرا

المفاوضات كوسيلة لإقرار السلم وحل المنازعات:  
المغرب كمثال نموذجي.

محاضرة سعادة السفير محمد ماء العينين  
سفير المملكة المغربية

مركز دراسات السلام والمنازعات  
جامعة سيدني  
أستراليا

الخميس 15 مارس 2012

السيد جيك لينتس، مدير مركز دراسات السلام والمنازعات،  
أساتذة وطلبة جامعة سيدني،  
إخواني المغاربة،  
الضيوف الكرام،  
حضرات السادة والسيدات،

يطيب لي، قبل الشروع في هذه المحاضرة، أن أعرب عن شكري لكل من مدير مركز دراسات السلام والمنازعات، الدكتور جيك لينتس، وعضو المجلس الدكتور إبراهيم قعدان الذي لم يأل جهدا في سبيل تحقيق هذا الحدث منذ أول لقاء لنا.

لما انتهى إلى علمي أن مركز دراسات السلام والمنازعات يشجع البحث والتدريس متعدد الشعب حول مسببات المنازعات وما يكيف حلها ويؤثر على السلام، وينهض بمشاريع البحث وأنشطة أخرى تجعل نصب أعينها فض المنازعات بما يؤسس لمجتمعات عادلة في أفق تيسير الحوار بين الأفراد والجماعات والمجتمعات المعنية بالسلام إن على صعيد العلاقات الفردية والجماعية وداخل المنظمات والأمم أو في ارتباط بالعلاقات الدولية، حين انتهى إلى علمي كل ذلك، أدركت أن هذا المركز هو المؤسسة الأكاديمية المتخصصة التي تعالج موضوعا من صلب اهتمامي ألا وهو "المفاوضات كوسيلة لإقرار السلم وحل المنازعات". والحق أنها تشكل جوهر أية دبلوماسية ناجحة.

غير خافٍ عليكم أن الكثير من المنازعات التي شهدتها البشرية وجدت طريقها إلى الحل عبر المفاوضات السلمية. أما تلك التي نحت منحى استعمال القوة وأفضت الى اراقة الدماء فلا تزيدنا إلا يقينا أن المفاوضات السلمية والجادة تظل أنجع وسيلة لفض أي نزاع. وهذا ما يدعوننا الى القول أنه لا مندوحة إذن عن المفاوضات كأهم طور من أطوار أي نزاع بصرف النظر عما إذا كان هذا النزاع ذا صبغة اقتصادية أو إدارية أو سياسية بين دولتين فأكثر أو بين دولة وكيان رسمي أو غير رسمي.

لقد ورد تعريف الالتزام بفض المنازعات بالطرق السلمية بين الدول في مقررات مؤتمر لاهاي (1899 و1907)، وميثاق عصبة الأمم، وميثاق الأمم المتحدة، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول (24 أكتوبر 1970)، وإعلان مانيلا لعام 1982 بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

تتسم كل هذه الآليات الدولية بنكاملها. ولذلك سأقتصر على الاستشهاد ببعض البنود من الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة المعنون بـ "حل المنازعات حلا سلميا":

1. يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة أوالتحقيق أوالوساطة أوالتوفيق أوالتحكيم أوالتسوية القضائية، أو أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها الاختيار.
2. ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسوا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأوا ضرورة ذلك.

لمجلس الأمن الدولي أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا و أن يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي.

1. إذا أخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه في المادة 33 في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن.
2. إذا رأى مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع من شأنه في الواقع، أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي قرر ما إذا كان عليه أن يقوم بعمل وفقا للمادة 36 أو أن يوصي بما يراه ملائما من شروط حل النزاع.

لمجلس الأمن - إذا طلب إليه جميع المتنازعين ذلك - أن يقدم إليهم توصياته بقصد حل النزاع سلميا، وذلك بدون إخلال بأحكام المواد من 33 إلى 37.

على هذا الأساس يشكل ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب باقي المواثيق المذكورة آنفا، خريطة طريق يهتدي بهديها الأشخاص الماديون والمعنويون لتسوية مختلف المنازعات.

ولكن، كيف كانت تحل القضايا التي سبقت تاريخيا تبني هذه المواثيق، أو المتقدمة زمانا على الأمم المتحدة نفسها؟

لعله من الأهمية بمكان التساؤل في هذا المقام عن الكيفية التي كانت الدول المستقلة ذات السيادة تحل بها منازعاتها في القرون 17 و 18 و 19، وحتى قبل ذلك.

فكرت مليا في الجواب على هذا السؤال ، فوجدت أن المثال النموذجي الذي يستدعي التوقف عنده هو حالة بلادي المملكة المغربية، التي لها باع واسع في المفاوضات السلمية لحل النزاعات. فأثرت أن أتطرق الى الوسائل

السلمية التي ظل المغرب يستعملها في جميع نزاعاته الوطنية و وجدت أنه يشكل بالفعل حالة نموذجية في هذا المجال.

لقد ظل المغرب دولة مستقلة لأزيد من 1222 عاما. استقل عن الخلافة العباسية في العام 789، وكان الدولة العربية الوحيدة التي لم تخضع للحكم العثماني. اضطلع المغرب دوما بدور نشيط في تاريخ الأمم المعاصرة، ويعود تاريخ أقدم معاهدة تجارية وقعها إلى القرن 13 مع إمارة البندقية، كما يظل تعاطيه مع فترة الحكم بالأندلس معلما بارزا في التاريخ الإنساني والفني والعلمي والفلسفي والدبلوماسي.

علاوة على ذلك، يتمتع المغرب بتاريخ طويل في مجال التحالفات والتنافس مع القوى الأوروبية الحديثة بفضل موقعه الاستراتيجي، إذ يشكل نقطة التقاء المحيط الأطلسي بالبحر الأبيض المتوسط وأفريقيا بأوربا.

يقول المؤرخ الأسترالي C.R. Pennell في كتابه "المغرب منذ 1830"، وهو أحد أهم الكتب حول التاريخ العام للمغرب في القرنين 19 و 20 : "كان المغرب عند نهاية القرن العشرين أبرز دولة عربية تقدمت فيها الأسرة الحاكمة تاريخيا على الاستعمار بشكل كبير".

## حضرات السادة والسيدات،

بعد هذه المقدمة ، سأحاول خلال هذا العرض استعمال بعض وسائل الإيضاح التاريخية لتسليط الضوء على أبرز الأحداث التي أسست لتاريخ المغرب المعاصر. كما سأحاول، في السياق التاريخي نفسه، التركيز على المفاوضات بوصفها وسيلة سلمية انتهجها المغرب، البلد الضارب في عمق التاريخ والدولة ذات السيادة المتصلة لأزيد من 12 قرنا، لتسوية المنازعات الناجمة عن محاولات المستعمر المتكررة لتقويض سيادته.

عند متم القرن 18 ومطلع القرن 19 استعرت رغبة القوى الأوروبية في استعمار أفريقيا وآسيا، وتعزيز تواجدتها في القارة الأمريكية التي بدأت شعوبها تستعيد الحرية والاستقلال. وأفلح المغرب، باعتباره دولة مستقلة، في النأي بنفسه عن التورط سياسيا في المنازعات الأوروبية في تلك المرحلة، بالرغم مما لذلك من تداعيات على حياته الاقتصادية. لكن تواصل ضغوط العديد من القوى الاستعمارية أناخ بثقله على الحكومة المركزية المغربية، وأفضت تهديداتها العسكرية وضغوطاتها الاقتصادية والدبلوماسية على سلاطين المغرب إلى الدخول في مفاوضات عسيرة، استهدف من خلالها مختلف السلاطين في المقام الأول ، صون السيادة الوطنية.

وفعلا، لقد كان المغرب محط أطماع سياسية أوروبية بدأت تحت غطاء التعبير عن الصداقة. وهكذا، انضمت قوى جديدة إلى شركاء المغرب التقليديين، أي إسبانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا، نذكر منها مملكة نابولي التي أعادت ربط علاقاتها مع المغرب عام 1834 في أفق حماية مصالح بحريتها الآخذة في الاتساع باضطراد، وبلجيكا التي عينت قنصلا عاما لها بمدينة طنجة ووقعت مع المغرب على اتفاقية تجارية عام 1839، بينما أقامت دول أخرى علاقات دبلوماسية مع المغرب، معترفة به دولة مستقلة.

أوفدت مملكة السويد والنرويج بعثة إلى البلاد عام 1837، وأعربت روسيا عن اهتمامها بالشأن المغربي، فيما عقدت الولايات المتحدة معاهدة سلام وصدافة مع الحكومة المغربية يوم 17 شتنبر 1836. ويجدر بنا هنا التذكير بأن المغرب كان أول دولة تعترف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776، وهذا ما أعاده إلى الأذهان الرئيس أوباما في خطابه بالقاهرة عام 2009.

شهد العام 1843 في عهد السلطان مولاي عبد الرحمن هزيمة المغرب في معركة إيسلي على يد الجيش الفرنسي بعد محاولة السلطان تقديم يد العون للأمير عبد القادر الجزائري الذي لجأ إلى المغرب. و كانت تلك المعركة أول صراع يدخله المغرب مع قوة أوروبية منذ القرن 16، وهي مواجهة وقع المغرب وفرنسا غداتها معاهدة للا مغنية بطنجة يوم 10 شتنبر 1845 لترسيم الحدود بين المغرب وما كانت فرنسا تعتبره "الجزائر الفرنسية".

وفي نوفمبر 1859 أنزلت البحرية الإسبانية قواتها شرق مدينة سبتة ووادي مارتيل، ميناء تطوان. وحاول الجيش الإسباني يوم 6 فبراير 1860 احتلال مدينة تطوان. وفي عام 1861 تم التوقيع على اتفاقية مدريد التي حولت للتجار الإسبان نفس الامتيازات التي منحتها المعاهدة مع بريطانيا عام 1856.

دفعت قوة شخصية السلطان مولاي الحسن الأول وبراعته في التفاوض القوى الأوربية والولايات المتحدة خلال مؤتمر مدريد عام 1880 إلى الإقرار بوحدة المغرب الترابية والحفاظ على تكافؤ فرص التجارة للجميع.

نهج السلطان مولاي الحسن الأول (1873 - 1894) إلى نهاية القرن استراتيجية تقضي بتفادي الاحتكاك العسكري المباشر مع فرنسا على طول الحدود الجزائرية، ومع إسبانيا على حدود مدينتي سبتة ومليلية السليبتين، والبحث عن الحلول الدبلوماسية بوصفها الطريقة الوحيدة لفض المنازعات.

كانت هذه الدول التي وقعت مع المغرب على اتفاقيات تحترم سيادته واعية بأن النظام الملكي في ذلك الزمان يستلهم وحدته الترابية من البيعة التي كان شيوخ القبائل يقدمونها إلى السلطان، وأن القبائل تتمتع في إطار هذا النظام بصلاحيات واسعة من الحكم الذاتي على أراضيها التي كانت تشكل دائما جزءا لا يتجزأ من الأمة المغربية.

## حضرات السادة والسيدات،

لقد بات المغرب منذ مطلع القرن 20، أي منذ 1900 وما تلاها، محط تنافس بين الدول الأوربية والقوى الاستعمارية اعتبارا لموقعه الاستراتيجي. وقد أسفرت سلسلة من الاتفاقيات الدبلوماسية الموقعة بين 1900 و1904 عن إزاحة كل من إيطاليا وبريطانيا من طريق الأطماع الاستعمارية في المغرب.

كانت فرنسا وإسبانيا الأكثر أطماعا في البلاد، ذلك أن الأولى كانت تحتل الجزائر، وكانت لها حدود برية طويلة مع المغرب، في حين كانت شواطئ شبه الجزيرة الإيبيرية قريبة من شواطئ المغرب الشمالية، وكانت جزر الكناري الإسبانية قبالة الصحراء الغربية المغربية.

عارضت بريطانيا بشدة أي تغيير للوضع في المغرب، وحدثت ألمانيا حذوها. وتناديا للاصطدام بين الدول الأوروبية تم اللجوء الى خلق توازن لتلك القوى الاستعمارية في أفريقيا غايته تغيير تاريخ شعوب القارة على حد تعبير إدموند بورك في كتابه "مقدمة لنظام الحماية بالمغرب". فبدأت هذه الدول تتخلى لبعضها البعض عن مناطق مقابل أخرى.

دعا السلطان الدول المهتمة بالمغرب إلى عقد مؤتمر لتدارس الإصلاحات التي كان المغرب يطالب بها، فكان له ما أراد، إذ انعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء يوم 14 يناير 1906. أكدت وثيقة المؤتمر النهائية، التي صاغها ممثلو كل من السلطان وألمانيا والنمسا وبلجيكا وإسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وروسيا والسويد، على "سيادة واستقلال جلالة السلطان (ملك المغرب) وعلى الوحدة الترابية لمملكته وعلى الحرية الاقتصادية".

وهكذا يكون المغرب قد دخل إلى سجل أكبر المفاوضين في التاريخ بفضل نجاحه في صد التهديدات ومحاولات احتلال أراضيه من طرف القوى العظمى آنذاك، وإقناعها بالتوقيع على اتفاق يحترم سيادته ووحدته الترابية.

تواصلت المفاوضات من شهر يناير إلى أبريل من العام 1906، وأفلح المغرب في تحويل الأطماع الامبريالية إلى توازن علاقاتها مع المغرب حسب ما جاء في نص الاتفاقية: يقول المؤرخ Pennell عن المؤتمر:

" يوم 7 أبريل، تم التوقيع على الوثيقة النهائية لمؤتمر الجزيرة الخضراء من طرف الوفود الأوروبية الأحد عشر علاوة على الوفدين الأمريكي والمغربي. كانت البنود المائة وثلاثة وعشرون (123) تفرض ضمان النظام والسلم والازدهار في المغرب، وصون سيادة مجالات نفوذ السلاطين (الملوك) ووحدتها الترابية، وضمان عدم سيطرة أي من الدول الأوروبية." (ص. 132).

لكن، بالرغم من ذلك، تواصلت أطماع فرنسا وإسبانيا، اللتين تذرعتا بديون بنوكهما المتراكمة على المملكة لتقرضا عليها معاهدة حماية مزدوجة (1912) استمرت في الإقرار بسلطة النظام السياسي المغربي على كل نشاط داخلي، فيما خولت لسلطات الحماية الحق في التجارة الدولية وألوية في كل العلاقات الدولية.

لأسباب المذكورة آنفا، ظل المغرب، رغم ضعفه الاقتصادي والمالي، دولة ذات سيادة حيث تفاوض بشأن كل المعاهدات والاتفاقيات التي تهم استقلاله ووحدته الترابية. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن المغرب لم يكن تحت الاحتلال المباشر بالمعنى القانوني للعبارة، إنما كان تحت نظام حماية، محتفظا بمؤسساته الشرعية، مسيرا شؤونه الداخلية تحت إشراف قوى أوروبية (بيير باران: الحقيقة عن المغرب، ص. 16).

هكذا اذا، وُضع المغرب بموجب المعاهدة الموقعة بمدينة فاس تحت الحماية، وقُسم إلى ستة مناطق نفوذ لإضعاف قدرته على المقاومة:

1. حماية فرنسية في الوسط،
2. منطقة دولية في مدينة طنجة،
3. إدارة إسبانية في الشمال والصحراء الإسبانية في الجنوب (التي قُسمت بدورها إلى ثلاثة أجزاء:-
4. سيدي إفني،
5. طرفاية،
6. الساقية الحمراء ووادي الذهب)،
7. أما الجزء السابع، ويتشكل من مدينتي سبتة ومليلية، فما زال يروح تحت الاحتلال، و كانت المدينتان قد احتلتا قبل توقيع معاهدة الحماية، وتُعدان اليوم آخر مستعمرتين في القارة الأفريقية.

أدرك المغاربة غداة التوقيع على معاهدة الحماية أن ممارسات فرنسا وإسبانيا صارت تتعد شيئاً فشيئاً عما نصت عليه بنود المعاهدة، وصارت أقرب إلى ممارسات الاحتلال الإستعماري المباشر بدأت المواجهات مع قوات الحماية في كل مكان.

وعلى هذا الأساس أعلن كل من سكان مراكش وسوس، وقبائل الصحراء الغربية المغربية بزعامة عمي الشيخ أحمد الهيبة، القادم من الصحراء الغربية، أن المعاهدة وُقعت تحت الضغط وقالوا ببطانها، وأعلنوا الجهاد مباشرة سنة 1912.

استعرت منطقة الريف بقيادة الزعيم عبد الكريم الخطابي سنة 1921. وفي مدن أخرى، شرعت الأحزاب السياسية في تنظيم نفسها منذ 1928 في أشكال مختلفة الى أن تم تقديم عريضة المطالبة بالاستقلال يوم 11 يناير 1944 في اتفاق تام مع جلالة الملك محمد الخامس. وأفضت الضغوط التي مورست على الملك والشعب إلى نفي العائلة الملكية يوم 20 غشت 1953 وقمع الوطنيين الذين كان قد نفي الكثير منهم قبل ذلك، بدأ بالزعيم علال الفاسي، كما تعرض عدد كبير آخر للبطش والسجن .

وبعد نضال مرير تمكن الملك محمد الخامس، الذي كان يرفض استمرار الحماية، بتعاون مع زعماء الحركة الوطنية، من انتزاع استقلال الأجزاء الستة آنفة الذكر من خلال مفاوضات عسيرة، وكان ذلك عبر مراحل:

- أفضى التفاوض السلمي الأول إلى التوقيع على وثيقة استقلال المغرب بتاريخ 18 نوفمبر 1955.

- أفضى **التفاوض السلمي الثاني** مع إسبانيا إلى استرجاع الأقاليم الواقعة تحت الحماية الإسبانية في الشمال شهر أبريل من العام 1956.
- هم **التفاوض السلمي الثالث** مدينة طنجة التي كانت تحت حماية ثلاث عشرة دولة التي كانت لها بعثاتها الدبلوماسية بالمدينة. وعادت طنجة إلى حضيرة الوطن شهر أكتوبر من العام 1956.
- انصب **التفاوض السلمي الرابع** على مجموع الصحراء الغربية التي كانت إسبانيا تهم بإعادتها كاملة إلى المغرب، إلا أنها تراجعت بفعل ضغوط فرنسا التي لم تكن ترغب في مجاورة المغرب لموريتانيا، إذ كانت بعض قبائل هذه الأخيرة تباع سلاطين المغرب. بناء على هذه المفاوضات، أعادت إسبانيا الجزء الشمالي من الصحراء الغربية، أي منطقة طرفاية، وذلك عام 1958 بموجب اتفاقية سينترا.

بذل الملك محمد الخامس بهذا الصدد قصارى جهوده لاسترجاع باقي الصحراء الغربية، وقام، في تحد للمستعمرين الفرنسي والإسباني، بزيارة إلى الجزء الجنوبي من البلاد وألقى خطابا حماسيا بمحاميد الغزلان يوم 25 فبراير 1958 وعد فيه بمواصلة " **العمل بكل ما في وسعنا لاسترجاع صحرائنا، وكل ما هو ثابت لمملكتنا بحكم التاريخ ورغبات السكان**". وأطلق المغرب منذئذ حملات دبلوماسية في مختلف المحافل الدولية، مطالبا باسترجاع أراضيه كاملة غير منقوصة.

وجه المغرب، في يونيو 1962، طلبا رسميا إلى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة لدعوة إسبانيا للدخول في مفاوضات سلمية حول باقي أراضي الصحراء وثمر سيدي إفني.

تبعا لذلك، تم تبني قرار، يوم 16 أكتوبر 1965، دعت فيه اللجنة الرابعة مدريد إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتطبيق إعلان الأمم المتحدة لعام 1960 بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ومن المعلوم أن المغرب في ذلك الحين كان الطرف الوحيد المطالب باسترجاع أراضي الصحراء الغربية (انظر قرار الجمعية العامة رقم 2072، بتاريخ 16 دجنبر 1965).

في شهر يونيو 1966، اقترح المغرب على لجنة تصفية الاستعمار دعوة إسبانيا إلى إجراء استفتاء يخول لسكان الصحراء الغربية ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم. كان هدف الاقتراح المغربي إعادة الصحراء الغربية إلى حضيرة الوطن بناء على توصية الأمم المتحدة 1541 التي تعتبر أن أرضا مستعمرة ما ، تحصل على استقلالها بعودتها الى بلد مستقل كانت تشكل جزءا منه قبل استعمارها سواء عبر المفاوضات أو من خلال التعبير الحر للسكان. وجبت الإشارة إلى أن القرارين الأممين رقم 1514 ورقم 1541 كانا حينها حديثين، والعديد من المستعمرات نالت استقلالها عبر المفاوضات و دون اللجوء الى تطبيق أية من التوصيتين الأمميتين، بما في ذلك مناطق المغرب الأربعة آنفة الذكر.

أما الجزء الخامس، أي سيدي إفني، فقد سار على نفس منوال المفاوضات اذ شهد يوم 20 دجنبر 1966 تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا أقوى، ويتعلق الأمر بالقرار رقم 2229 الذي دعا الإدارة الإسبانية إلى العمل فورا على اتخاذ كل التدابير اللازمة لتسريع تصفية الاستعمار بسيدي إفني ومراعاة تطلعات الساكنة الأصلية من خلال العمل مع الحكومة المغربية على تحديد إجراءات تسليم السلط طبقا لمقتضيات قرار الجمعية العامة رقم 1514.



وبحلول صيف العام 1967 قررت حكومة الجنرال فرانكو الدخول في مفاوضات مع المغرب بشأن سيدي إفني، أدت الى عودة المدينة إلى حضيرة الوطن بتاريخ 29 يوليوز 1969. لم يلق الاتفاق معارضة من الجزائر ولا من منظمة الوحدة الأفريقية ولا داخل أروقة الأمم المتحدة رغم أن الصحراء الغربية وسيدي إفني كانتا قضية واحدة داخل المحافل الدولية، ولم يكن يتفاوض بشأنهما إلا طرفان: المغرب وإسبانيا. وسعت هذه الأخيرة من خلال تقسيم القضية إلى قضيتين (صحراء غربية من جهة، وسيدي إفني من جهة ثانية) إلى إطالة أمد احتلالها لأجزاء من المغرب هي ما يعرف حاليا بالصحراء الغربية والتي كانت متداولة بالمنظمات الدولية تحت اسم "الصحراء الإسبانية".

أضافت الحرب الباردة، التي عرفها العالم منذ الستينات، معطيات سياسية دولية جديدة إلى آليات الأمم المتحدة . فلم تعد معالجة الملفات تتم على أساس الأحقية التاريخية، بل على أساس الانتماء إلى المعسكرين "الشرقي أو الغربي"، فكان المغرب يواجه جميع عناصر "المعسكر الشرقي" الدائر في فلك الاتحاد السوفياتي. و صنف المغرب كعدو لهذا المعسكر الذي سعى إلى إضعافه بكل الوسائل بما في ذلك الحيلولة دون استرجاعه صحراءه الغربية، وأنشئ لذلك ما سمي جبهة البوليساريو في هذا السياق خلال شهر ماي 1973.

أعلنت إسبانيا يوم 20 غشت 1974 نيتها إجراء استفتاء في الصحراء الغربية مطلع العام 1975، ورد المغفور له الحسن الثاني في اليوم نفسه معلنا في ندوة صحفية أن المغرب يفضل المفاوضات الدبلوماسية المباشرة والطرق السلمية لحل هذه القضية مع المستعمر الإسباني.

يوم 30 شتنبر 1974، طلب المغرب من الجمعية العامة للأمم المتحدة إحالة ملف الصحراء على محكمة العدل الدولية، وتبنت الجمعية العامة يوم 13 دجنبر 1974 قرارا حقيق للمغرب رغبته. كانت محكمة العدل الدولية مطالبة بالرد على سؤال وحيد: هل كانت الصحراء الغربية (وادي الذهب والساقية الحمراء) وقت الاستعمار الإسباني أرضا لا مالك لها Terra Nullius ؟ وإذا كان الجواب بالنفي، ما هي الروابط القانونية التي كانت قائمة بين هذا الاقليم والمجموعة المغربية الموريتانية؟

وجاء الرأي الاستشاري للمحكمة يوم 16 أكتوبر مؤكدا وجود روابط قانونية متجلية في البيعة بين قبائل الصحراء الغربية وملوك المغرب. وهي نفس الروابط التي سبق أن أشرت الى كونها شكلت على الدوام رابطة الدولة المغربية المستقلة منذ أن تأسس الدولة سنة 789م.

استند الملك الحسن الثاني إلى الرأي الاستشاري ليعلن في اليوم نفسه (16 أكتوبر 1975) على أمواج الإذاعة الوطنية والتلفزيون أن المحكمة أقرت بوجود روابط البيعة التقليدية التي بها تأسس المغرب، وهو ما يؤيد المطالبة بالسيادة على الصحراء، داعيا الشعب المغربي إلى تحريرها سلميا من خلال اختراق الحدود سلميا مشيا على الأقدام. (راجع كتاب بينيل، ص. 339).

طلب مجلس الأمن من اسبانيا التفاوض مع المغرب، وهي المفاوضات السادسة التي بفضلها تمكن المغرب من استرجاع الجزء ما قبل الأخير من أرضه من إسبانيا، التي لا تزال تحتل الجزء السابع وهو سبتة ومليلية.

قدم أزالام المعسكر الشرقي كل الدعم العسكري والمالي والبشري للبوليساريو، صنيعة الجزائر التي تحتضنها وتمولها وتسليحها على ترابها. وبمجهود جزائري منقطع النظير تحولت القضية من قضية تصفية استعمار بين المغرب وإسبانيا إلى نزاع مسلح مع انفصاليين مدعومين على الساحة الدولية من طرف الجارة الشرقية للمغرب.

اتخذت قضية الصحراء إذن منحى جديدا بسبب الحرب الباردة.

إلا أن المغرب ظل وفيما لسياسته القائمة على التفاوض السلمي لتسوية المنازعات دون التخلي عن حقه في الدفاع المشروع عن أراضيه ضد العدوان المسلح الذي تشنه البوليساريو. لم يحاول المغرب قط الانتقام من المعتدين على حوزته الترابية بملاحقتهم خارج حدوده صونا لمستقبل العلاقات مع الجزائر رغم أن الاعداء ظلوا يهاجمون عسكريا أراضيه طيلة 15 عاما انطلاقا من التراب الجزائري.

## حضرات السادة والسيدات،

استجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة إلى البحث عن حل سلمي للمسألة، واستجابة لنداء رؤساء الدول الصديقة، اقترح المغفور له الملك الحسن الثاني شهر يونيو 1981، خلال قمة منظمة الوحدة الأفريقية، وقفا فوريا لإطلاق النار من جانب واحد، شريطة ألا تتعرض الأراضي المغربية للعدوان، كما اقترح تنظيم استفتاء تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية.

لما أعلنت منظمة الوحدة الأفريقية عجزها عن تنظيم الاستفتاء، فضلا عن اعترافها عام 1984 بكيان على التراب المتنازع عليه دونما تنظيم أي استفتاء، أحيل الملف عام 1985 إلى الأمم المتحدة.

قدم الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بيريز ديكيولار، يوم 11 غشت 1988، مخطط سلام حظي بموافقة كل الأطراف المعنية بتاريخ 30 غشت 1988، وتلا ذلك دعم مجلس الأمن لمخطط تسوية شهر يونيو من العام 1990، ثم أشرفت الأمم المتحدة يوم 6 شنتبر 1991 على اتفاق لوقف إطلاق النار. وفي يوم 19 أبريل 1991 عن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء بالصحراء الغربية (مينورسو).

نص مخطط التسوية على مرحلة انتقالية، وعودة اللاجئين، وتبادل أسرى الحرب، وإنشاء قوة دولية (مينورسو) لحفظ السلام ومراقبة وقف إطلاق النار والتخطيط لتنظيم استفتاء من خلال إعداد لوائح من تحقق لهم المشاركة وفق المعايير الخمسة التي لم يكن الإحصاء الإسباني سوى أحدها.

شغل إيريك جنسن منصب رئيس بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء بالصحراء الغربية بين 1994 و 1998 وألف كتاب Western Sahara, Anatomy of a Stalemate قال فيه: " في شهر شتنبر، خاطب الحسن الثاني الجمعية العامة للأمم المتحدة قائلاً: "إن المغرب يخبركم أنه يرغب في تنظيم استفتاء. إن المغرب يخبركم أنه مستعد لتنظيم هذا الاستفتاء منذ الغد إن شئتم. إن المغرب مستعد لهيئة كل الظروف اللازمة لكل المراقبين مهما كان أصلهم تحقيقاً لوقف إطلاق النار تليه مشاورات جادة وعادلة. وأخيراً فإن المغرب يلتزم رسمياً بنتائج الاستفتاء." (ص. 33).

وأضاف إيريك جنسن إن البوليساريو " لم تتزحزح قط عن تشبثها بلائحة المشاركين في الإستفتاء على أن يتم إعدادها فقط على أساس إحصاء 1974 الذي أنجزته إسبانيا بوصفها دولة احتلال" (ص. 59). وظل المغرب يصير على إشراك كل الصحراويين الذين انتقلوا إلى مناطق المغرب الشمالية هرباً من الاحتلال الإسباني. وقد عبر إيريك جنسن عن هذا التوجه فقال: " أكد العديد من الصحراويين المتمركزين في المغرب أساساً، بمن فيهم العديد من زعماء البوليساريو خارج الصحراء الغربية زمن الإحصاء، أن هؤلاء أناس غادروا المنطقة للالتحاق بأفراد قبائلهم هرباً من بطش المحتل أو طلباً للعلم أو التجارة أو لأسباب أخرى، وكانوا أميل إلى فعل ذلك خلال سنوات الاحتلال الإسباني خصوصاً، كما أن العديد منهم حارب في صفوف جيش التحرير المغربي" (ص. 60).

أدى تعقد عملية تحديد الهوية وتعهد البوليساريو إقصاء قبائل صحراوية بأكملها والعديد من أبناء قبائل أخرى، من العملية فضلاً عن "الخلافت الجهرية" بين الأطراف، بالأمن العام ومجلس الأمن، إلى القول إن: " تنفيذ الخطة، بما في ذلك بدء الفترة الانتقالية، قد صادف عقبات من جراء الخلافت الجهرية بين الطرفين بشأن تفسير بنودها الرئيسية". (تقرير الأمين العام S/2000/131 بتاريخ 17 فبراير 2000، الفقرة 32).

خُص الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص جيمس بيكر، نظراً لهذه التطورات العملية عام 2000، إلى إعلان عدم قابلية تطبيق مخطط التسوية، وكرر بيكر "الإعراب عن أن هناك طرقاً عديدة لتحقيق تقرير المصير" (راجع تقرير مجلس الأمن رقم 565 بتاريخ 23 ماي 2003، الفقرة 33).

وعلى هذا الأساس شارك المغرب عام 2000، بحسن نية، في سلسلة من المشاورات تحت إشراف جيمس بيكر في كل من لندن وبرلين، وطالب بالتوافق بشأن حل ثالث على أساس حل سياسي متفاوض بشأنه للنزاع الدائر حول الصحراء الغربية. إلا أن الجزائر أقدمت، يوم 2 نوفمبر 2001، على اقتراح تقسيم الأرض والسكان الصحراوية، ضداً على مبدأ تقرير المصير. وفي شهر يناير من العام 2003، قدم بيكر مقترح سلام ثاني شمل خيارات الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الاندماج الكامل مع المغرب.

## حضرات السادة والسيدات،

لما لمس مجلس الأمن عام 2003 إحجام البوليساريو، المدعومة من قبل الجزائر، عن قبول المعايير التي حددتها الأمم المتحدة للأهلية في المشاركة في استفتاء تحت إشرافها أعطيت الأولوية " لحل سياسي متفاوض بشأنه ومقبول لدى الأطراف".

شكل الخطاب الصريح الذي ألقاه بيتر فان فالسوم، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والوسيط في المحادثات حول الصحراء الغربية (يوليوز 2005 - يناير 2006)، أمام مجلس الأمن نقطة تحول كبرى في الملف، ذلك أنه صرح أن " اقتراح صحراء غربية مستقلة ليس واقعا".

وفي العام 2007، اقترح جلالة الملك محمد السادس، بروح من الواقعية وحسن النية، مخططا دقيقا يمكن سكان الأقاليم الصحراوية من حكم ذاتي موسع في اطار السيادة المغربية، وهو المقترح الجدي الوحيد المطروح الآن على طاولة المفاوضات.

حظي المقترح بإشادة المجتمع الدولي وتأييده، ذلك أنه كسر الجمود الذي طبع الملف وخلق دينامية جديدة في مجلس الأمن الذي وصفه بـ "الجاد وذو المصداقية"، وما فتئت التقارير الأممية تؤكد على أهمية "الواقعية وروح التوافق" وهما من ميزات مبادرة الحكم الذاتي المغربية، كما دعت هذه التقارير إلى مفاوضات جادة ومكثفة تعتمد على المستجدات التي كسرت الجمود الذي عرفته القضية من 1996 الى 2006 والذي لم يستجد بعده سوى المقترح المغربي.

## حضرات السادة والسيدات،

بدل أن أختتم هذه المحاضرة بتقييم شخصي قد يُوصم بالذاتية، اسمحو لي أن أستشهد بمقالي خبيرين دوليين ومستقلين قدما خلال أشغال المائدة المستديرة بجنيف يوم 17 مارس 2011، على هامش الدورة 16 لمجلس حقوق الإنسان، ويتعلق الأمر بكل من السيد خافيير تاخادورا، أستاذ القانون الدستوري بجامعة بلباو بإسبانيا، والسيد بونوا بولوتيني، الأستاذ بكلية القانون بجامعة أوطاوا بكندا.

1. يقول السيد خافيير تاخادورا: " إن المقترح المغربي لا يمنح حكما ذاتيا من رؤى واحدة، بل يشمل مقترحا قابلا للتفاوض بشأنه مع الطرف الآخر في النزاع. فالمقترح، إذن، ليس مشروعا مغلقا وإنما هو نقطة انطلاق ونص أساسي قابل للتفاوض بشأنه. وحسب البند 8 من مسودة المقترح فإن نظام الحكم الذاتي يخضع للاستشارة استفتائية للسكان المعنيين".

2. أما السيد بونوا بولوتيني فيقول: " تشهد مختلف فصول هذه المبادرة، لا سيما 1 و 2 و 3 و 7 و 9 و 10 و 11 على رغبة المغرب في إيجاد حل نهائي، أو طويل المدى على الأقل، لهذا النزاع الذي عمر أزيد من ثلاثين عاما. لقد أقر المغرب صراحة بوجود جمود في ملف الصحراء الغربية، وهو ملتزم ببذل قصارى جهوده من أجل التوصل إلى حل سياسي متفاوض بشأنه مقبول لدى الأطراف، ومن ثم وضع حد لتشتت الصحراويين. فضلا عن ذلك، يقر المغرب بأهمية إيجاد حل عادل ومبني على التوافق للخروج من النفق المسدود".

تأسيسا على ما سلف، يتبين لنا بوضوح مدى التزام المملكة المغربية بالتسوية السلمية لسائر المنازعات التي عرفتھا مطالبھا السيادية من خلال المفاوضات و لذلك اعتبر المغرب نموذجا يحتذى في هذا المضمار.

والسلام عليكم ورحمة الله.

#### المراجع:

- المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي لمنطقة الصحراء، المقدمة إلى الأمم المتحدة بتاريخ 11 أبريل 2007.

- Ali Bahaijoub, **Western Sahara Conflict (Historical, Regional and International Dimensions)**, North South Books, London, 2010.
- Edmund Burke, **Prelude to Protectorate in Morocco: pre-colonial protest and resistance, 1860 – 1912**, University of Chicago Press, Chicago 1976.

- Erik Jensen, **Western Sahara, Anatomy of a Stalemate**, International Peace Academy Occasional Paper Series, Lynne Rienner Publishers, London, 2005.
- E.D.Morel, **Morocco in Diplomacy**, Smith Elder, London 1912.
- Pierre Parent, **The Truth about Morocco**, Flushing, New York 1953.
- C.R.Pennell, **Morocco since 1830: A History**, New York University Press, New York, 2000.
- Round Table of Geneva, **Democracy and the Human Rights dimension in the Moroccan Initiative for Negotiating an Autonomy Statute for the Sahara Region**, Geneva, March 17<sup>th</sup>, 2011.